

المحاكمة لعصابة غسل أموال تعاملت في 31 مليون درهم



دبي: محمد ياسين

أحالت النيابة العامة في دبي 18 متهماً من جنسيات مختلفة إلى محكمة الجناح والمخالفات بتهمة غسل أموال تقدر بـ 8 ملايين و400 ألف دولار ما يقارب 31 مليون درهم في الفترة من 2014 حتى 2020 باستغلال 3 شركات تم تأسيسها بعد الاستيلاء على أموال عملاء مكتب محامي خليجي.

تشير وقائع القضية حسب ملف الإحالة إلى عام 2020 حين اكتشف محامي خليجي خيانة رئيس قسم الملكية الفكرية في مكتب يمتلكه واستيلائه على أتعاب المكتب من العملاء وتأسيسه ثلاث شركات بهدف خداع العملاء وتحصيل أتعاب المكتب من وكالة سيارات كبرى في الدولة.

وحسب لائحة الاتهام تمكن المتهم الرئيسي في قضية غسل الأموال والمدان في قضية الاستيلاء على 185 مليون درهم من مكتب المحامي الخليجي بالاشتراك مع آخرين من تأسيس عدة شركات في عدة دول وتمكن من استلام أتعاب

المكتب بالتعاون مع مدير يعمل في شركة سيارات في دولة أوروبية حيث سهل الأخير تحويل أتعاب المكتب إلى رصيد شركة المتهم الرئيسي الخاصة

ووفق أمر الإحالة تمكن المتهمون من السيطرة على وكالات لعلامات تجارية عالمية في عدة دول وطباعة إيصالات باسم شركاتهم على أنها أحد أفرع مكتب المحامي الخليجي، حيث تمكن المتهمون من خلال تلك الحيلة من استلام ملايين الدراهم وتحويلها إلى حسابات مصارف تخص أشخاص في دول عدة

وأثبت أمر الإحالة أن ثلاثة متهمين تمكنوا من تحويل ملايين الدراهم عبر شركات للصرافة خلال فترات زمنية متقاربة ما يخالف القانون ويزيد على الحد المسموح به من حيث كم المبالغ المحولة ومشروعية امتلاكها

وأظهرت التحقيقات أن أحد المتهمين في القضية أنشأ عدة حسابات في موطنه وتمكن ثلاثة من المتهمين من تحويل 6 ملايين دولار إلى حساب المتهم، ومن ثم تم تحويل مليوني دولار لحساب متهم آخر بهدف إخفاء جريمتهم واستخدام تلك الأموال في مشروعات بهدف جريمة غسل الأموال